

دكتوراه في تقنية المعلومات

دراسات نقدية 1

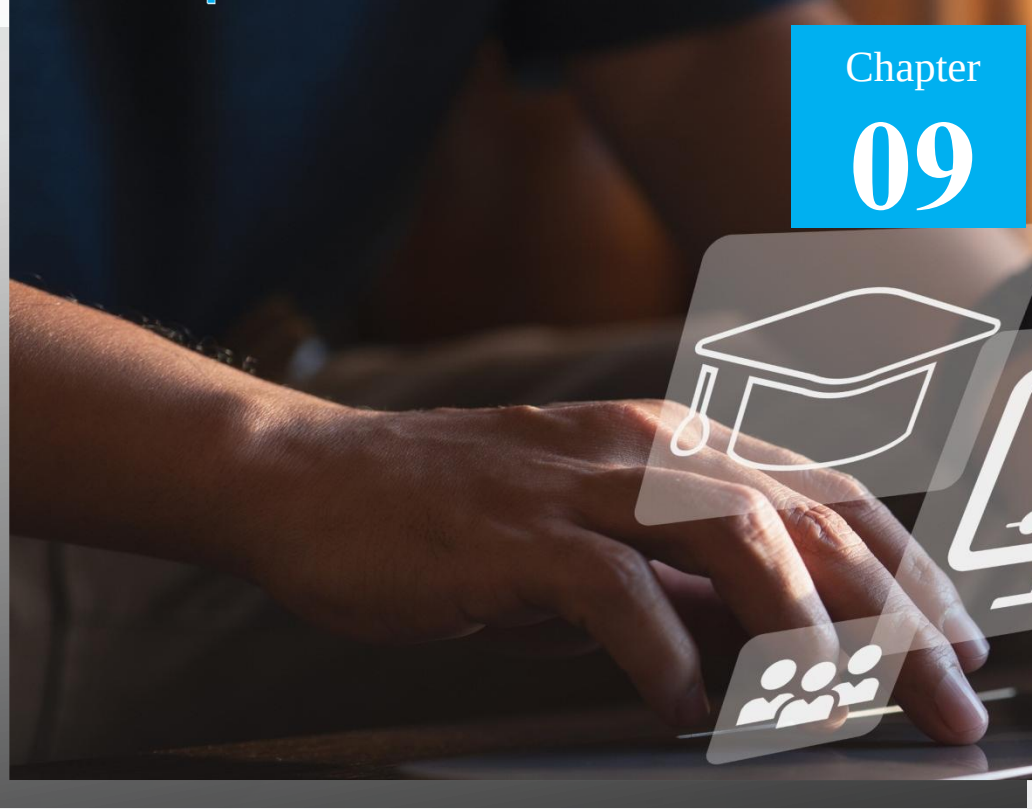
Prepared by

محاضرة 9



إعداد الباحثة /:نوران
الأتاسي

المهمة المطلوبة لهذا الأسبوع



نقد ورقة بحثية تخص مجال تقنية المعلومات والتحول الرقمي ..

من حيث نتائج والتوصيات

تم اختيار هذا البحث لأنه يبحث فيه

سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية

عنوان البحث

بحث بعنوان : إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية
للباحث :

•محمد عوض العربي/ محمد محمود عبد العال

أستاذ مساعد بقسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –
جامعة القاهرة/ مدرس بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومي

رابط المقالة :

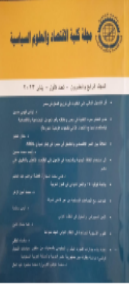
https://jpsa.journals.ekb.eg/article_279880.html



مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

[تصفح](#) [معلومات عن الدورية](#) [دليل المؤلفين](#) [ارسال المقالة](#) [اتصل بنا](#) [تسجيل الدخول](#) [التسجيل](#)

المجلد 24، العدد 1 -
الرقم المسلسل للعدد
94
يناير 2023
الصفحة 263-304



مشاهدة على SCiNITO

ملفات XML

المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية
للسعودية

مد محمود عبد العال*

إدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة / مدرس بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومي

10.21608/JPSA

قديم إطار مقترح يصف التغير في هياكل الجدارات والمهارات المرتبطة بأداء الموارد البشرية الحكومية في أجهزة الخدمة المدنية في كل من
بينة والمملكة العربية السعودية خاصة في ظل سياسات التحول الرقمي التي تتبناها الدولتان في إطار مقارنة مع السعي لتحليل نقاط التغير
مات العامة وأنماطها وكذا هياكل الجدارات من منظور الأدبيات والمسوح الغربية، ومن ثم مقارنة نتائجها مع آراء واستجابات الخبراء العرب في

مقدمة الدراسة

مع بزوغ بوادر الثورة الصناعية الرابعة منذ منتصف العقد الأخير (2010-2020)، وما حملته في جعبتها من تطبيقات وآليات وتقنيات حديثة عززت بدورها من مفاهيم التحول الرقمي وممارساته وسياساته وتطبيقاته بمختلف القطاعات الحيوية بالدول، بات لازماً على الحكومات المعاصرة تطويع سياساتها الإصلاحية والتطويرية بالقطاع الحكومي لتواكب هذه التطورات الجلية بما ينعكس على كفاءة منظومة الخدمات العامة التي تقدمها السلطات الرسمية للمواطنين سواء على النطاق المركزي أو على النطاق المحلي.

ولم تدخر الحكومات العربية وسعاً في سبيل الاستجابة لهذه التطورات التقنية، إذ حملت على عاتقها مسئولية النهوض بالخدمات العامة وتطوير سياساتها بما يتماشى مع التغير التقني لاسيما مع بروز تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، أنظمة الحماية الشبكية **Bloc chain**، المنصات الإلكترونية للخدمات، البوابات الحكومية، تطبيقات الهاتف الجوال، العمل عن بُعد، الحوسبة السحابية، خدمات الشمول المالي، أنظمة الدفع الإلكتروني، الإدارة المالية الإلكترونية، ميكنة منظومة الضرائب، تحصيل الرسوم، مليء واستيفاء النماذج الحكومية، الأرشفة الإلكترونية للملفات، انحسار التعاملات الورقية والمستندية التقليدية، انعقاد الاجتماعات الحكومية الرسمية بصورة افتراضية عن بعد في مختلف المصالح والهيئات العامة، خاصة مع تزايد تأثيرات جائحة كوفيد-19 والتي سرعت بدورها من وتيرة التحول الرقمي في الأداء الحكومي بمعدلات كبيرة أسرع من المعتاد تماشياً مع الإجراءات الاحترازية لحماية الصحة العامة للمواطنين.

نقد الدراسة (من حيث النتائج والتوصيات) : النتائج الدراسة :

1. بذلت حكومتا الدولتين الشقيقتين مصر والسعودية - ولا تزال - جهوداً حثيثة لتدعيم وتوطين سياسات التحول الرقمي في القطاع الحكومي بما ينعكس على تغيير شكل ونمط تقديم وتوصيل الخدمات العامة للمواطن المحلي.

2. توجد درجة كبيرة من التشابه والتناغم بين الحالتين المصرية والسعودية من حيث النمط الحالي للخدمة المدنية وهيكل تدرجها، مع الاختلاف في عدد المجموعات الوظيفية وعدد الدرجات والشرائح الحاكمة للأوضاع الوظيفية لمنتسبي أجهزة الخدمة المدنية بالقطاع الحكومي بالدولتين الشقيقتين.

3. بالرغم من تباين نمط نظام الحكم بالدولتين، إلا أنه يتشابه النموذج المصري مع نظيره السعودي من حيث بيئة العمل العام وأطرها التشريعية فكلاهما من أنماط الدول البسيطة وليست المركبة (الفيدرالية) من حيث النظام المحلي السائد، ويترتب على هذا وحدة الإطار التشريعي واللائحي الحاكم للوظيفة العامة لأصحاب الكادر العام من أعضاء الخدمة المدنية في كافة أنحاء الدولة وأقاليمها، مما يسهل معه الاتفاق حول هيكل شبه موحد يحكم جدارات الوظيفة العامة بكافة مستوياتها في معظم جهات العمل بالدولتين.

**ووجدنا ان النتائج تتناسب مع التوصيات التي تم ذكرها في الاطروحة والضرورات التي تم ذكرها من حيث اهتمام
البلدين بضرورة إضافة التحول الرقمي في القطاعات الحكومية ومايشابهها**

نقاط القوة في الفروض :

- جدارات التحول الرقمي المتقدمة سجلت أعلى وزن نسبي وفقاً لاستجابات الخبراء بواقع (34.5%) لصالح الوظائف الهندسية المعلوماتية الفنية، وتوافق الباحثان مع نفس وجهة النظر وإن كان بوزن نسبي أعلى (65%) نظراً لكونها عماد رئيسي داعم لمنظومة التحول الرقمي من المنظور الفني والبنية التحتية للخدمات العامة الحكومية.
- أما الجدارات العامة فبالرغم من كونها قاسماً مشتركاً لكافة أنماط المجموعات الوظيفية، إلا أنها سجلت أعلى وزن لها في مجموعة الوظائف المعاونة والحرفية (20.5%)، وتوافق الباحثان مع نفس وجهة النظر وإن كان بوزن نسبي أعلى (40%) لكونها وظائف لا تعتمد على مهارات قيادية أو أخرى إدارية معقدة.
- بذلك وعلى ضوء المؤشرات الميدانية السابق توضيحها، تسلم الدراسة بصحة الافتراضات الثلاثة التي حددتها بالإطار العام.

نقاط الضعف في الفروض :

وبالعودة إلى تنبؤات المنتدى الاقتصادي العالمي 2020 2020 World Economic Forum حول حالة أسواق العمل بالقطاعين العام والخاص، ومن حيث التنبؤ حول أكثر أنواع الوظائف تأثراً بمخاطر الأتمتة والتحول الرقمي وإحلال العامل التقني محل البشر، فقد جاءت في مقدمة هذه الوظائف: مشغلو الحاسب الآلي 70%، وظائف السكرتارية التنفيذية والمساعدين الإداريين 62%، وظائف الطباعة والكتابة على برامج الحاسب الآلي 62%، وظائف السويتش وعمال الاتصالات الداخلية والهاتفية 55%، عمالة تغذية الآلات والماكينات 53%، وظائف التسويق عبر الهاتف 53%، وأما من حيث تحليل تأثيرات وانعكاسات عمليات التوسع في أنشطة التحول الرقمي المستقبلية وآثارها على شكل ومهام وتنقلات الوظائف العامة، جاء مؤشر زيادة رقمنة العمليات الإدارية (تقنيات الفيديو كونفرانس، الأدوات الرقمية..) 84%، تعزيز احتمالات وفرص العمل عن بُعد في الوظائف العامة 83%، أتمتة المهام التفصيلية والأنشطة والوظائف النوعية

مدى صلة الدراسات السابقة بموضوع البحث :

اعتمد الباحثان على مراجعة عدد من الدراسات والمسوح الإحصائية ذات الطابع الميداني التي عُنيت باستطلاع آراء الخبراء والممارسين في عدد من البيئات حول التغيرات المتوقعة في أساليب إدارة وإنتاج وتوزيع وتوصيل الخدمات العامة للمواطن في ظل متغيرات عصر التحول الرقمية والثورة الصناعية الرابعة وبرزت تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها .. بهدف الاستفادة منها في استخلاص عدد من القيم والمهارات والجدارات الرقمية المتوقعة أن تسود في بيئة الرقمنة الحكومية في الأجل المستقبلي

في ضوء ما خلص اليه البحث الحالي من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

• زيادة حجم الاستثمارات العامة المُوجهة لتعزيز البنية التحتية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لزيادة معدل الخدمات العامة المحلية كماً ونوعاً.

• رفع كفاءة المنظومة التعليمية بمراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي وتدعيمها بمقومات ومهارات ومناهج مصممة على أسس وفكر التحول الرقمي خاصة للتخصصات العملية بما يعزز من كفاءة الأجيال الجديدة من الموارد البشرية المستقبلية المرشحة للعمل بالدوائر والهيئات الحكومية.

تكثيف الدورات التأهيلية في مجال ICT الكوادر الموارد البشرية الحكومية بما يتناسب واحتياج كل مستوى وظيفي/ كل درجة/ كل تخصص



Chapter

09

توصيات



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

